

دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The role of fiscal Policy in stimulating foreign direct investment in Algeria

1- ابراهيم حول

2- د. حسين بومدين

طالب دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

استاذ محاضر (أ)، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

lahouelbrahim@yahoo.com

Douaa55@yahoo.fr

تاريخ الإستلام بعد التصحيح: 2017/11/02

تاريخ القبول: 2018/03/22

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى اظهار العلاقة بين السياسة الجبائية و الاستثمار الاجنبي المباشر و تبيان نوع الضرائب الاكثر تأثيرا على استقطاب ،دعم ، ترقية الاستثمار الاجنبي المباشر فتوصلت الدراسة الى أن الضريبة على أرباح الشركات ترتبط عكسيا والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. إلا أن أثرها يبقى محدودا وضعيفا، كما اتضح لنا العلاقة الضعيفة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرسم على القيمة المضافة، اذ أن هذا الأخير لا يعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه ويرجع هذا إلى معدلاته المرتفعة مقارنة بما هو سائد دوليا.

كلمات مفتاحية: السياسة الجبائية، الاصلاح الضريبي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنيف JEL: C1، C2، E22، H26

Abstract: This study aims at showing the relationship between fiscal policy and foreign direct investment and indicating the type of taxes that are most influential on attracting, supporting, promoting foreign direct investment. The study concluded that the tax on corporate profits is inversely related to foreign direct investment in Algeria. , As shown by the weak link between foreign direct investment (FDI) and value added (VAT), as the latter does not attract and stimulate foreign direct investment (FDI), due to its high rates as compared to the international norm.

Keywords: Tax policy, tax reforms, foreign direct investment

Jel Classification Codes: C1، C2، E22، H26.

1. مقدمة: في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم، واشتداد المنافسة بين الدول والمؤسسات الاقتصادية أصبح من واجب هذه الدول وضع خطط وسياسات تتماشى والأوضاع الاقتصادية الراهنة، وذلك بتوفير البيئة المناسبة بالنسبة للمؤسسات القائمة والعمل على جلب رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها السبيل نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، و من أجل تحقيق هذه التنمية لا بد من إحداث إصلاحات تمس جميع القطاعات الاقتصادية

ولعل من بين السياسات التي يجب إصلاحها ومراجعتها السياسة الجبائية باعتبارها أحد أدوات الضبط الاقتصادي سواء من أجل تغطية النفقات العامة عن طريق فرض ضرائب ورسوم، أو بمنح امتيازات وتحفيزات للمتعاملين الاقتصاديين بغية تحقيق أهداف اقتصادية، مالية، اجتماعية، لذا نجد أن أغلبية الدول تعتمد إلى اللجوء لسياسة التحفيزات الجبائية لتوجيه الاستثمار، وهذا نظرا للدور الهام الذي تلعبه الضريبة في توجيه ودعم الاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن بين هذه الدول التي عمدت إلى هذه السياسة نجد الجزائر، حيث يتجلى ذلك من خلال جملة التحفيزات الجبائية من تخفيضات و إعفاءات التي منحتها في إطار قوانين الاستثمار - خاصة قانون الاستثمار لسنة 1993 والأمر الرئاسي رقم

03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار اللذان منحنا العديد من التحفيزات الجبائية الهامة- والقانون الضريبي العام، وهذا بغية تشجيع الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار وخاصة في الأنشطة والقطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للدولة، وهذا قصد تحقيق التنمية المنشودة ومن تم تحقيق الرفاهية والرفع من مستوى معيشة الأفراد.

من هذا المنطلق يعد الاستثمار أحد الأولويات الرئيسية التي توليها الدول والحكومات أهمية بالغة في برامجها قصد تحقيق التنمية المنشودة، و من تم تحقيق الرفاهية و الرفع من مستوى معيشة الأفراد. و لذلك نجد جل الدول و من بينها الجزائر، تسعى إلى تكثيف و تعزيز حجم استثماراتها المحلية منها و الأجنبية، من أجل تفادي الأزمات الاقتصادية والخروج من ضائقها الاجتماعية.

لذا حاولت الجزائر وضع العديد من الحوافز و الامتيازات الجبائية بهدف تشجيع الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار في الأنشطة و القطاعات التي لها أهمية بالغة دون خلق أي ضرر على قدرة الدولة في الإنفاق.

اشكالية البحث : ما مدى فعالية و دور السياسة الجبائية في خلق مناخ ملائم لجلب، دعم، تطوير و ترقية الاستثمار الاجنبي في الجزائر؟.

فرضيات البحث: السياسة الجبائية للجزائر و على الرغم من الاصلاحات الضريبية ، لازالت لم تصل الى هدفها في استقطاب اكبر عدد من الاستثمارات الاجنبية .

هدف البحث: تعتبر الدراسة الحالية حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في الموضوع، خاصة منها تلك التي عاجلت دوافع ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات جذبه لاقتصاديات الدول النامية، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية. فمن خلال قيامنا ببحثنا سنحاول معرفة مدى أهمية الضريبة في تهيئة جو استثماري لجلب المستثمرين. وما هو نوع الضرائب المساعدة على تحقيق هذا الهدف.

منهج البحث : تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ،بالإضافة الى دراسة قياسية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

2. السياسة الجبائية:

1.2 مفهوم السياسة الجبائية: يمكن تعريف السياسة الجبائية نظريا حسب مفهومين:

المفهوم الأول حسب الدكتور سعيد عبد العزيز عثمان فإن السياسة الجبائية تعبر عن التصور العام الذي يوضع للنظام الجبائي كالأهمية المتبادلة لمختلف الضرائب، مجال الضرائب المباشرة بالنسبة للضرائب غير المباشرة، استحداث ضرائب جديدة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة و الضريبة على الممتلكات سنة 1992 في الجزائر، حيث يتعلق الأمر باختيارات أساسية للهيكل الجبائي ضمن النظام الجبائي (عثمان، 2008).

المفهوم الثاني فانه يتمثل في كونها مرادفا لمصطلح الإصلاح الجبائي، فليس هناك إعادة نظر كلية في النظام الجبائي أو استحداث ضرائب جديدة و لكن إحداث مجرد تغييرات بسيطة غالبا ما تكون لأهداف اقتصادية و اجتماعية بتكييف بعض القواعد القانونية الجبائية أو مراجعة نسب الضريبة الموجودة.

في هذا الصدد يمكن ذكر التعريف الذي اقترحه مورييس لوري للسياسة الجبائية نظرا لتميزه بخاصية الشمولية "السياسة الجبائية هي فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا

و تستمد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب منها العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني. و كذلك تنمية الادخار"(M.LAURE, 1954).

2.2 مبادئ السياسة الجبائية :

• **مبدأ الفعالية الاقتصادية:** يقصد بهذا المبدأ أن يكون مستوى الضريبة مساويا للخدمات و الأعمال المختلفة التي تقوم بها الدولة، كما يمكن التخفيض من قيمة الضريبة، وذلك عن طريق الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين قصد تشجيعهم على الاستثمار.

• **مبدأ الفعالية الاجتماعية:** يقوم هذا المبدأ على أساس العدالة حيث كل شخص يساهم بمقدار من الضريبة حسب قدراته الحقيقية.

• **مبدأ عدم الاختلاف:** يقوم هذا المبدأ على أن فعالية السياسة الجبائية متوقفة على العناصر التالية:

- وضع سياسة واضحة و متناسقة.

- اختبار هيكل ضريبة مرنة و قابل للتأقلم.

- وضع استراتيجية لعملية فرض الضريبة.

2.3 أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات لتحقيقها للأهداف المرجوة هذه الأهداف تتمثل في النفقات الجبائية و النظام الضريبي المرجعي.

• **النفقات الجبائية:** أما التعريف الشامل للنفقات الجبائية فقد عرفت على أنها تحويل للموارد العمومية الناتجة عن تخفيض الالتزامات الجبائية مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي بدلا إلى اللجوء إلى النفقات العامة المباشرة (حجماوي، 2016). وتتخذ النفقات الجبائية عدة أشكال، قد يتخذ كل شكل على حدا حسب الحاجة إليه و قد يتخذ مزيج من هذه الأشكال وتتمثل إشكال النفقات الجبائية في ما يلي:

- **الإعفاءات الضريبية:** ويقصد بالإعفاءات الضريبية إسقاط حق المكلف بالضريبة في موضوع المبلغ الواجب سداده مقابل ممارسته هذا الأخير لنشاط معين أو ممارسته نشاط معين في ظرف معين (خلاصي، 2014).

- **التخفيضات الضريبية:** و المعدلات التمييزية و المقصود بالتخفيضات الضريبية التقليل من قيمة الضريبة المفروضة مقابل قيام المكلف ببعض الشروط الموضوعية فعلى سبيل المثال يخضع المكلف لمعدلات ضريبة اقل من المعدلات المفروضة العادية إذا قام بإعادة استثمار الأرباح (لحليح و شريط ، 2015).

- **القرض الضريبي:** تعد القروض العامة حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، فالقرض الضريبي لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة و إنما على تخفيض القيمة المستحقة من الضريبة (قدي، 2011).

- **تأجيل دفع الضريبة:** و المقصود بها أن المبالغ المحددة لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة وإنما تدخل المادة الخاضعة للضريبة في فترات لاحقة (قدي، 2011). تستخدم هذه التقنية في حالة تحقيق خسائر و الغرض منها المحافظة على المؤسسة من تآكل رأس مالها (خلاصي، 2014).

• **النظام الضريبي المرجعي:** يقصد بالنظام المرجعي الضريبي ذلك النظام المستند إلى المقتضيات التشريعية المعمول بها في مجال الضرائب و الرسوم والتي يقوم بتديرها كل من المديرية العامة للضرائب و إدارة الجمارك و الضرائب الغير مباشرة كما أن النظام

الضريبي المرجعي هو نظام معمول به في إطار النظام العام (تقرير النفقات الجبائية، 2005) ويتشكل النظام الضريبي المرجعي من النقاط التالية :

- القاعدة الضريبية التي تجبا على أساسها الضرائب كصافي الدخل او فئة معينة من المعاملات
- الوحدة الضريبية كالفرد أو الشركة
- النسب الضريبية المطبقة على القاعدة
- الحدود الجغرافية للنطاق الضريبي
- أحكام الإدارة الضريبية

4.2 النظام الجبائي في الجزائر:

1.4.2 النظام الجبائي: هو مجموع الضرائب و الرسوم التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن معين بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها. و يهدف النظام الجبائي إلى تحقيق أهداف العامة للدولة (خلاصي ، 2006) إن الإدارة الجبائية الجزائرية اتبعت النظام الجبائي الفرنسي، ورغم الصعوبات التي واجهتها الإدارة الجبائية استطاعت أن تنظم أعمالها، و المخطط التالي يبين تنظيم الإدارة الجبائية على المستوى المركزي:

2.4.2 مكونات النظام الجبائي الجزائري: يتكون النظام الجبائي الجزائري من عدة أنواع من الضرائب، و التي تشمل كلا من الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال، الضرائب على الاستهلاك و الضرائب على تداول الأموال (ضرائب على الإنفاق).

• **الضرائب على الدخل:** يعرف الدخل على أنه كل ناتج نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يأتي بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء، أو كل منفعة يحصل عليها الشخص من الأموال و الخدمات. فالدخل يتصف بالدورية بمعنى يتوالى في أدوار متعاقبة، و استمرارية مصدره أي لا ينفذ بمجرد الإنتاج لأول مرة، و أخيرا وجوب صيانتها لضمان استمراره و استغلاله، ويمكن أن تفرض الضريبة على عموم الدخل دفعة واحدة أو على فروعه كل على حدا أو على الدخل الإجمالي أو الدخل الصافي.

• **الضرائب على رأس المال:** يعرف رأس المال على أنه مجموعة العقارات و المنقولات التي يملكها شخص معين في زمن معين سواء كانت هذه الأموال منتجة لدخل نقدي أو عيني أو منتجة لخدمات. و الضريبة على رأس المال تفرض على الأموال و يتم اقتطاعها اما من رأس المال ذاته أو بتحصيلها من الدخل الناتج عنه. و نجد صورة أخرى للضريبة على رأس المال و التي تقتطع جزءا منه و تتجلى في الضرائب على التركات و الهبات، و التي تعتبر في الجزائر ضريبة مباشرة على رأس المال و تفرض الضريبة على رأس المال على جميع الحقوق و الأموال المنقولة و غير المنقولة التي تؤول إلى الغير عن طريق الإرث أو الهبة و هي تراعي الأوضاع الشخصية للمكلف.

• **الضرائب على الاستهلاك:** يعرف الاستهلاك بأنه إنفاق الدخل على السلع و الخدمات. إن الضرائب على الاستهلاك تختلف في تحصيلها عن الضرائب الأخرى، ذلك أنها تعتبر ضريبة غير مباشرة يدفعها البائع إلى إدارة الضرائب تم يستردها من المشتري (المستهلك النهائي).

• **الضرائب على تداول الأموال:** يقصد بتداول الأموال أن الشخص قد لا ينفق كل أمواله على الاستهلاك، بل يدخر نصيبا ثم يوظفه بعد ذلك في شراء العقارات أو أصول أخرى، و حتى تصل الدولة إلى تلك الأموال المدخرة فإنها تفرض ضريبة خلال انتقال ملكية هذا العقار من شخص الى اخر، و تضم كلا من الضريبة على انتقال الملكية و ضريبة الرسوم الجمركية.

3.4.2 الإصلاحات الجبائية في الجزائر:

تتميز الأنظمة الجبائية الفعالة بتطورها المستمر مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لذلك فهي تطبق خلال فترة زمنية ثم تصبح غير مناسبة مما يقتضي تعديلها وإصلاحها سواء تعلق الأمر بالدول المتطورة أو النامية، ومع التوجيه الاقتصادي الحر للجزائر أصبح النظام الجبائي المعمول به لا يتلاءم مع التوجيه الجديد وذلك لما في النظام السابق من عيوب ونقص تؤثر سلبا على تجسيد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني وخاصة تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية، ومن أجل ذلك سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي تتمثل في:

- تبسيط النظام الضريبي.

- تخفيف العبء الضريبي

- إدارة ضريبية فعالة

- محاربة الغش والتهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية

- توجيه النشاط الاقتصادي

من بين أهم الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على النظام الجبائي الجزائري ما يلي:

مجال الضرائب المباشرة: جاء الإصلاح لتحقيق أهداف الضريبة المعاصرة من خلال الضرائب التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي، فهي ضريبة عامة تفرض على دخول الأشخاص الطبيعية حيث أدمجت فيها عدد كبير من الضرائب المطبقة على المداخل المختلفة للشخص الطبيعي فهي ضريبة سنوية، وحيدة و تفرض على الدخل الصافي للأفراد.

- الضريبة على أرباح الشركات، فهي ضريبة تعرض على مجمل الأرباح والمداخل المحققة من قبل الشركات.

- الضرائب المباشرة الأخرى، أدخل المشرع أيضا جملة من الإصلاحات عليها لتتماشى و الواقع الاقتصادي و المالي و الاجتماعي الجديد منها الرسم العقاري، الدفع الجزائي و الرسم على النشاط المهني.

مجال الضرائب غير المباشرة: أهم ما جاء به إلغاء الضرائب (PGUT\SPGUT) وتعويضها بالرسم على القيمة المضافة AVT، وإصلاح الضرائب غير المباشرة الأخرى لتتماشى و الواقع الجديد خاصة الرسم الداخلي على الاستهلاك، رسم المرور للكحول والخمور، رسم التعويض و رسم الضمان.

مجال حقوق التسجيل و الطابع: أدخل المشرع الجبائي جملة من الإصلاحات على مادة التسجيل و الطابع لكي تتلاءم مع اقتصاد السوق و متطلباته.

3. الاستثمار الاجنبي المباشر:

1.3 تعريف الاستثمار و أهميته: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه. فيقوم الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، و ليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للدخار، و ذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل (مطر، 1999). فمادام المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبة استهلاكية حاضرة، فانه يكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة بالتضحية بكل أمواله أو بعض منها، و بناء عليه يكون من حقه أيضا أن يتوقع الحصول على مكافأة أو عائد ثمنا لمخاطرته.

و الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية. كما ان له تأثير على عوامل الإنتاج، فتسارع وتيرة التنمية لابد أن تواكبها زيادة الاستثمارات و الاستغلال الامثل للموارد المتاحة . بذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية حيث يعتبر سر وجودها و عامل استمرارها و تطورها، هذا على المستوى الجزئي ، كما أنه يعتبر عماد التنمية و النمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، لذلك نجد أن الدول تسعى جاهدة لجذب و تطوير وترقية الاستثمارات لما لها من تأثير إيجابي على مختلف النواحي و الأطراف (بوتين، 1991).

2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيضة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية ، سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل، وسكون استثمار الأجنبي اما مباشر او غير مباشر(قادري، 2004).

3.3 سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعابها:

تتوفر الجزائر على قدرات كبيرة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لحجم سوقها، تركيبتها البشرية وتحسن وضعيتها الاقتصادية. وتعود أسباب تشجيع الاستثمار إلى فشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال 1962-1990 وتفاقم الديون و ضعف الجهاز المصرفي بالإضافة إلى زيادة التضخم وإصدار كتلة نقدية بدون مقابل لتمويل عجز الميزانية. و في ظل جذب الاستثمارات الدولية انتهجت الجزائر نهج الشراكة لما لها من دور في جلب الاستثمارات الأجنبية ،إن النهج المتبع حاليا يقضي بالشراكة كمنهج نظري وكسياسة اقتصادية من أجل تغطية النقص الكبير في رؤوس الأموال والتخفيف من ثقل المديونية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر: يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر ودول شمال إفريقيا، وكان مؤتمر الأورو-متوسطي لسنة 1995 نقطة بداية لهذه الشراكة ويضم 15 عضو من الاتحاد و12 شريك من دول جنوب المتوسط. ومع كل الجهود المبذولة إلا أن نصيب الجزائر من الأدوات المالية لهذه الشراكة الممثل في برامج ADEM يبقى ضعيفا مقارنة مع باقي الدول المغربية الأخرى، و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم 01: التزامات برنامج ADEM لكل دولة خلال 1995-2002 (مقدرة بمليون يورو).

التزامات ميدا الثنائية	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الجزائر	-	-	51	95	28	30.2	60	50	304.2
مصر	-	75	203	397	11	12.7	-	78	776.7
المغرب	30	-	235	219	172	140.6	120	122	1038.6
تونس	20	120	138	19	131	75.7	90	92.2	685.9
-إجمالي الالتزامات الثنائية	60	371	866	875	783	719.3	449.9	602.2	4726.4
-المساعدات الفنية والمخصص الشامل	-	-	22	20	21	26.8	79	11.8	180.6

المصدر: http://europa.eu.int/comm/europaid/projects/med/publications_en.htm

- تنويع الشراكة مع باقي الشركاء من آسيا وأمريكا: كما أن الجزائر تسعى إلى تنويع الشراكة مع الطرف الأجنبي وعدم حصرها في متعامل واحد وهذا لجلب المزيد من رؤوس الأموال. والجدول التالي يبين توزيع مشاريع الشراكة بين الجزائر ومختلف الدول.

جدول رقم 02: توزيع مشاريع الشراكة بين الجزائر ومختلف الدول

النسبة %	عدد المشاريع	المناطق
48	28	أوروبا
31	18	الدول الغربية
08	05	أمريكا
10	06	آسيا
03	02	مناطق أخرى
100	59	المجموع

المصدر : 85: p, APSI 1998, Revue investir en Algérie,

منذ 1999 عرفت الجزائر وتيرة تدفق الاستثمار الأجنبي تنامي مستمر، ففي 2002 صنفت الجزائر في المرتبة الأولى في المغرب العربي والثالثة في إفريقيا من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ونجد أن الشراكة الأوروبية هي المهيمنة في التعاملات الاقتصادية والتجارية ومشاريع الشراكة، و الجدول أدناه يبين الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر.

جدول رقم 03: الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر من 1998-2001 (بآلاف الدولارات)

الترتيب	الدول	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	الولايات المتحدة	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	03	100	362992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
5	ايطاليا	92820	11800	9262	37791	132198
6	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2818	623	1308	71944	76687
8	بريطانيا	36015	2001	14206	23254	75476
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14602	571	4484	12384	32041

المصدر : 18 : p Banqued'Algérie, rapport 2003,

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الرئيسي بما يقارب 908 مليون دولار و قد اهتمت بقطاع المحروقات CNI و الكيمياء والصيدلة، أما بالنسبة لإسبانيا وفرنسا وإيطاليا فتتموقع مباشرة بعد مصر وهي تستثمر بالأساس والسيراميك و المحروقات و الصناعة الغذائية ، الصيدلانية والصناعات التكريرية، أما بالنسبة لألمانيا ففي مجال الصناعات الغذائية، مؤسسة للمنظفات ومواد الصيانة ومجموعة في مجال الغازات الصناعية.

- الاستثمارات العربية البينية وحظوظ الجزائر منها:

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيين أو مؤسسات معنوية من خارج الدول العربية المضيغة توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005).

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005 بلغ إجمالي الاستثمارات 38 مليار دولار مقابل 6 مليار دولار سنة 2004، وبمقارنة الاستثمارات العربية البينية خلال 2004-2005 سجلت زيادة في 11 دولة عربية فيما شهدت الجزائر تراجعا.

جدول رقم 04: الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق البلد المضيف (مليون دولار).

الدولة	2004		الدولة	2005	
	القيمة	%		القيمة	%
الأردن	27	27	عمان	62.6	1.1
الإمارات	525	525	فلسطين	0.3	00
البحرين	274.2	274.2	لبنان	1050	17.6
تونس	107.3	107.3	ليبيا	23.6	0.4
الجزائر	263.3	263.3	مصر	418	07
السعودية	958	958	المغرب	1105.4	18.6
السودان	657	657	اليمن	58.8	01
سوريا	427.2	427.2			
مجموع القيمة لسنة 2004 = 5.9574 مليار دولار			مجموع القيمة لسنة 2005 = 38.0068 مليار دولار		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، ص: 114

أما على المستوى القطاعي استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر وتمثل في مشاريع تطويرا لبنى التحتية، الاتصالات، الخدمات المالية، السياحة والعقار، تلاه قطاع الصناعة والزراعة.

4. الدراسة القياسية: يمكن القول أن تأثير الضرائب على الاستثمار يتوقف إلى حد كبير على مدى فعالية السياسة الجبائية المنتهجة في أي دولة، مما يظهر لنا جليا أن الضرائب تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة باستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المحليين أو الأجبيين. تؤثر الجبائية على الاستثمار من خلال تأثيرها على الأرباح فبارتفاع العبء الجبائي تقلص فرص تحقيق الربح وبالتالي تقليل حجم الاستثمار، و بالمقابل توجد امتيازات جبائية عديدة تشجع بصفة مباشرة الاستثمار كإعفاءات والتخفيضات الجبائية.

سنحاول تحديد أثر الجبائية على الاستثمار من خلال إجراء دراسة قياسية، محاولين بذلك إعطاء صورة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة يمكن لها أن ترسم لنا مستقبل الظاهرة المدروسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تبين تطورها في السنوات السابقة. لذا سنحاول دراسة طبيعة العلاقة بين الجبائية والاستثمار الاجنبي المباشر بنمذجة الظاهرة وإعطائها صيغة رياضية، ومن ثم سنحاول الإجابة عن الإشكالية الأساسية.

1.4 التعريف بمتغيرات الدراسة:

• **الاستثمار الأجنبي المباشر:** الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري، يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار. كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه ينطوي تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 بالمائة من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت (العبدى، 2006).

• **الضريبة على أرباح الشركات:** لقد تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر بموجب القانون 36/90 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، حيث نصت المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات" (كحلية، 2007).

• **الرسم على القيمة المضافة:** إن نظام الرسوم على رقم الأعمال المعمول به إلى غاية 1992/03/31، والمتميز برسمين: الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (بوزيدة، 2007)

يتوقف عرض رؤوس الأموال الإنتاجية على الادخار في الاقتصاد، ومادامت الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار بالتالي تؤدي إلى قلة عرض رؤوس الأموال، ويتحقق ذلك خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية لأن عبئها يقع على دخل الطبقات المدخرة (ناصر، 2003)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الضرائب تؤثر على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدلات الربح فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح وقلت الضرائب عليها، ولذلك فإن تقليل الضرائب على معدلات الربح يحفز المستثمرين على مضاعفة استثماراتهم. هذاعن النظرية الاقتصادية، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة القياسية التي قمنا بها من أجل توضيح أثر الجبائية على الاستثمار، ومن أجل القيام بهذه الدراسة أخذنا

الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة كمتغيرات مستقلة لتفسر لنا المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد حددت فترة الدراسة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2014 وذلك باعتبار السنة 1992 السنة التي تأسست فيها كل من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، و باعتبار أن كلا الضريبتين حلتا محل عدة ضرائب ورسوم أخرى كانت مستعملة قبل الإصلاح الجبائي لسنة 1992.

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يمثل المتغير التابع في الدراسة.

IBS: الضريبة على أرباح الشركات وهي تمثل المتغير المستقل الأول في النموذج.

TVA: الرسم على القيمة المضافة وهي تمثل المتغير المفسر الثاني في النموذج.

وباستخدام برنامج SPSS حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 5: جدول نوع الطريقة (Variables Entered /Removed)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TVA, IBS(a)	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: IDE

يبين هذا الجدول أن طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وأن المتغيرات المفسرة هي الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة أما المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 6: الارتباط الخطي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,865(a)	,727	,642	,292566

aPredictors: (Constant), TVA, IBS

1	,729(a)	,727	,576	475,294
---	---------	------	------	---------

aPredictors: (Constant), TVA, IBS

يبين هذا الجدول نتيجة حساب معامل الارتباط R^2 ومعامل التحديد المعدل، فيبين لنا أن معامل التحديد المتعدد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة هو 0.865 و أن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هي 72.7 % وهي نسبة منخفضة نوعاً ما ويرجع ذلك إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر متغيرات أخرى تحدده إضافة إلى الحوافز الجبائية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الخاص، الصادرات الوطنية، النفقات الحكومية، سعر الصرف، درجة الانفتاح الاقتصادي، معدل التبادل التجاري والتضخم والوضعية السياسية (الأمن).

جدول رقم 7: جدول تحليل تباين الانحدار ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F*	Sig.
1	Regression	5612213,455	2	2806106,728	11,769	,001(a)
	Residual	3338012,662	14	238429,476		
	Total	8950226,118	16			

aPredictors: (Constant), TVA, IBS

bDependent Variable: IDE

الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خطة الانحدار للبيانات وفرضيته العدمية التي تنص على أن النموذج لا يتوافق والبيانات المعطاة، وهو يبين ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار هو 5612213.455 و مجموع مربعات البواقي هو 3338012.662 و مجموع المربعات الكلية هو 8950226.118 .

- درجة حرية الانحدار هي 2 ودرجة حرية البواقي هي 14.

- معدل مربعات الانحدار هي 28061.728 أما مربعات البواقي فهي 238429.476 .

، ومستوى دلالة الاختبار هي 0.001 وهي $F^* = 11.769$ - قيمة اختبار المعنوية الكلية للانحدار هي أقل من مستوى دلالة الفرضية العدمية 0.05 فنرفضها وبالتالي فإن معلمات الانحدار ليست جميعها مساوية للصفر وبصيغة أخرى يعني أنه توجد على الأقل متغيرة واحدة تفسر النموذج.

2.4 جدول المعاملات و معادلة الانحدار (Coefficient): هذا الجدول يبين عدة نتائج أولها قيم المعاملات المقدرة ومقطع الانحدار أي الحد الثابت بالإضافة إلى أنه يجيب على الفرضيات المتعلقة بمعاملات الميل والحد الثابت في معادلة الانحدار. على فرضيات معلمات معادلة الانحدار فالسطر الأول من الجدول يبين نتيجة اختبار T يبين الجدول نتيجة اختبار الاختبار على الحد الثابت في المعادلة والسطرين الثاني والثالث من الجدول يبينان نتيجة الاختبار هو -133.51 والمعلمة b_1 على معلمات المعادلة، حيث أن الحد الثابت هو 3421.101، المعلمة المقدرة الثانية 54.85، وبالتالي تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$IDÉ = 3421.101 - 133.51IBS + 54.85TVA$$

$$(4.994) \quad (-4.052) \quad (0.706)$$

من المعادلة أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة عكسية تربط بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة على أرباح الشركات حيث أن معاملها قدر ب -133.51 وهذا يتوافق والنظرية الاقتصادية، ما يؤكد لنا معامل الارتباط الجزئي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة على أرباح الشركات، بثبتت أثر الرسم على القيمة المضافة إذ بلغ -0.879 وهو قوي . بينما نجد أن TVA ترتبط بعلاقة طردية مع بالاستثمار الأجنبي المباشر مما يدل على عدم جدواها وهذا ما يفسره معامل الارتباط الجزئي بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغ 0.327 وهذا ما يدل على ضعف العلاقة بينهما . نستنتج إذا أن الرسم على القيمة المضافة لا يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويرجع ذلك إلى معدلاته المرتفعة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى.

ان الأرقام المشار إليها بين قوسين تحت المعادلة أعلاه تعبر عن قيم اختبار T للمعلمات حيث :

- يتبين لنا ان قيمة اختبار T للمعلمة الاولى هي -4.052 و مستوى دلالة الاختبار هي 0.001 وهي اقل من قيمة مستوى دلالة الفرضية العدمية 0.05 و بالتالي نرفضها -133.51 دالة احصائيا .

- قيمة اختبار T للمعلمة الثانية هي 0.706 و مستوى دلالة الاختبار هي 0.398 وهي اكبر من مستوى دلالة الفرضية العدمية وبالتالي تكون القيمة 54.85 غير دالة إحصائيا هو ما يثبت لنا عدم تفسير الرسم على القيمة المضافة لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وبإجراء اختبار الانحدار التدرجيجي الذي يستخدم بشكل اساسي في معرفة المتغيرات الأكثر تأثيرا على المتغير التابع، تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم 8: الانحدار التدريجي (Stepwise Regression)

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IBS	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter ≤ ,050, Probability-of-F-to-remove ≥ ,100).

aPredictors: (Constant), IBS

إذا يظهر لنا بوضوح أن الضريبة على أرباح الشركات تؤثر فعلا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و أن الرسم على القيمة المضافة ليس له أثر فعال على تغير الاستثمار الأجنبي المباشر لذا تم حذفه من المعادلة. كما يبين الجدول أعلاه.

الجدول رقم 8: (Model Summary)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,799(a)	,657	,591	484,382

ثم ان الضريبة على أرباح الشركات تفسر التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 65.7%. ومن جدول المعاملات نستخلص معادلة الانحدار التالية:

$$IDE = -121.14IBS + 3421.7$$

إن معامل الارتباط -0.799 يشير الى العلاقة العكسية بين **IBS** و **IDE** حيث ان ارتفاع معدل الضريبة يؤدي حتما الى انخفاض قيمة **IDE** و لكن يبقى هذا الاثر متوسطا ان لم نقل ضعيفا.

5. نتائج الدراسة :

1.5 ان الضريبة على أرباح الشركات تفسر التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 65.7% ، فهناك علاقة عكسية بين الضريبة على ارباح الشركات و الاستثمار الاجنبي المباشر بحيث أن ارتفاع معدل ضريبة على ارباح الشركات يؤدي حتما إلى انخفاض قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر .

2.5 الدقة في تقدير المتغير التابع هي 72.7 % وهي نسبة منخفضة نوعا ما ويرجع ذلك إلى أن للاستثمار الأجنبي للمباشر متغيرات أخرى تحدد إضافة إلى الحوافز الجبائية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الخاص، الصادرات الوطنية، النفقات الرأسمالية للحكومة، سعر الصرف، درجة الانفتاح الاقتصادي، معدل التبادل التجاري والتضخم والوضعية السياسية.

3.5 الرسم على القيمة المضافة ليس له أثر فعال على تغير الاستثمار الأجنبي المباشر لذا تم حذفه من المعادلة. كما تبين في الجدول رقم(8). أن الرسم على القيمة المضافة لا يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويرجع ذلك إلى معدلاته المرتفعة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى خاصة المستثمرة منها .

6. الخاتمة: إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إنما يخضع إلى جملة من المحددات أو ما يعرف بمناخ الاستثمار، ويعني بالمحددات الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار بحيث تختلف أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر.

إن نتائج أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجاذبيتها، أثبتت أنه مازال أمامها الكثير من العمل والكثير من الجهود التي يجب أن تبذل من أجل تحسين حصتها منه وبالتالي رهاؤها على

سياسة الباب المفتوح أمامه يمكن اعتباره خاسرا بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تثبت ذلك، على الرغم من الجهود التي بذلتها في تحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل،

و لقد أثبتنا من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها، أن الجباية تؤثر على اتجاه الاستثمار في الجزائر، فقد تبين لنا أن الضريبة على أرباح الشركات ترتبط عكسيا والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. إلا أن أثرها يبقى محدودا وضعيفا، كما اتضح لنا العلاقة الضعيفة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرسم على القيمة المضافة، ففي دراستنا هذه تبين لنا أن هذا الأخير لا يعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه ويرجع هذا إلى معدلاته المرتفعة مقارنة بما هو سائد دوليا.

وبناء على النتائج متوصل إليها في البحث نقترح التوصيات التالية:

- الضرورة الى تقديم مزيد من الحوافز الضريبية لأن ما هو مقدم حاليا ما زال مرتفعا مع ما هو سائد دوليا.
- توجيه الامتيازات الجبائية نحو القطاعات التي تتميز بالتنافسية بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات العربية البينية.
- توفير البيانات الدقيقة التي ستمكن المخطط الاقتصادي والمشرع القانوني من التعامل مع الحقائق المتعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى استثمارها في عملية البحث العلمي من جانب، والمهتمين من خارج الدولة لتقدم لهم رؤية واضحة للاستثمار داخلها من جانب آخر.
- العمل على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة الاهتمام وتشجيع باقي القطاعات خاصة الفلاحة والثروة السمكية خاصة وأن الجزائر تزخر بموارد ضخمة في هذا المجال.

7. قائمة المراجع و الهوامش:

1. حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 82 .
2. رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر 2006، ص 25 .
3. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر 2014، ص 501.
4. سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي و اهداف المجتمع، الدار الجامعية للنشر، بيروت لبنان، 2008، ص 09.
5. عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية-التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستثمارات، الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004، ص 26 .
6. عبد المجيد قدي، دراسة في علم الضرائب، دار جريز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 120-121.
7. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 96.
8. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 20.
9. مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الجزائر، 2003، ص 69.
10. طيب لحيلح و حنان شريط، الحوافز الضريبية و دورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، العدد 3، 2015، ص 48
11. M.LAURE, influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne, revue des sciences et législation financières, 1954, p 290.
12. توفيق حجاموي، مدى ملائمة السياسة الجبائية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، اطروحة الدكتوراه منشورة، جامعة تلمسان، 2016، ص 41.
13. مريم كحلية، الضرائب وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، المركز الجامعي يحي فارس المدينة، 2007، ص 52.
14. حليلة العبدى، دور الاستثمار في توسيع نطاق السوق المحلي، رسالة ماجستير، المركز الجامعي يحي فارس المدينة، 2006، ص 64.
15. تقرير النفقات الجبائية، وزارة المالية و التقديرات، المغرب، 2005.
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، ص 9.
17. Revue investir en Algérie, APSI 1998, p :85
18. Banque d'Algérie, rapport 2003, p :18
19. http://europa.eu.int/comm/europaid/projects/med/publications_en.htm